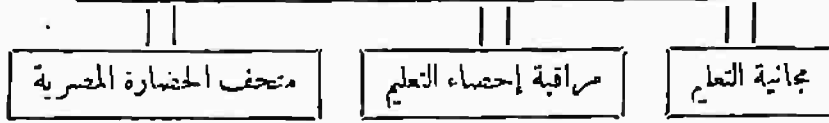


الاتجاه الاجتماعي والقومى فى شؤون التعليم



بقلم الأستاذ سيد قطب

أخذت الاتجاهات الاجتماعية والقومية تفرض نفسها فرضاً على شؤون التعليم ، وعلى كثير من الشؤون الأخرى فى هذا الوطن ، وأخذ المسؤولون عن هذه الشؤون يعسّون بضرورة الاستجابة لهذه الاتجاهات ، لأن التيار العالمى والضرورات الداخلية تحتم هذه الاستجابة . وتلك علامة خير لا شك فيها ، فالعالم كله يتجه لتطورات جديدة ، ومصر محطة العالم ، منذ أقدم الأجيال لا تستطيع أن تقف فى معزل عن التيارات العالمية بحول من الأحوال . فإذا أحس المسؤولون فيها بضغط هذه التيارات فاستجابوا لها ، فذلك علامة خير على كل حال . والمشروعات الثلاثة التى صوّتنا بها لهذا المنال هى بعض المظاهر المحسوسة لتلبية الدواعى الاجتماعية والقومية فى حياة هذه البلاد الداخلية وللدواعى العالمية التى تتمخض عنها الحرب الحالية ، فلنقل كلمة عن كل من هذه المشروعات الثلاثة .

مجانىة التعليم :

الحياة الديمقراطية معناها اشتراك كل فرد من أفراد الأمة فى توجيه سياسة الحكم وفى الإشراف على هذا التوجيه ، وذلك المعنى يتحقق حينما يصبح كل فرد فى الأمة قادراً على التمييز أولاً ، وقادراً على التوجيه ثانياً . وهذه القدرة لا تتحقق إلا حين يتمتع كل فرد من أفراد الأمة بقسط مناسب من المعرفة ، أى بقسط مناسب من التعليم .

ولكن للتعليم فى مصر أجوراً لا تقدر عليها إلا أقلية ضئيلة من مجموع الشعب ، ومعنى هذا أن الأغلبية الساحقة من الأمة كانت ستحرم من المعرفة التى تهيئ لها الاشتراك الحقيقى فى توجيه سياسة الحكم وفى الإشراف على هذا التوجيه ، هذا الإشراف وذلك الاشتراك اللذان لا يتم معنى الحياة الديمقراطية إلا بهما .

ومن هنا كان التفكير فى جعل التعليم الزامياً مصاحباً لابتداء الحكم الديمقراطى فى مصر ، وكان هذا العمل منطقياً لأنه لا ديمقراطية بلا اشتراك فى توجيه الحكم ، ولا اشتراك فى التوجيه يغير قسط مناسب من المعرفة .

و بالتجربة اتضح أن التعليم الإلزامى بوضعه الحاضر لا يفيد المعرفة المناسبة ، بل لايزيل الأمية إلا ريثما تعود بعد قليل ، واتضح أن الحد الأدنى للتوسط المناسب من التعليم هو ما يسمى " التعليم العام " في إنجلترا وفرنسا وأمثلهما ، وهو ما يعادل التعليم الابتدائى ومرحلة من التعليم الثانوى عندنا .

ومن هنا انجهدت نية المسؤولين في وزارة المعارف هذا العام إلى أن يكون هذا التعليم العام بالجمان ، وأن يتاح لكل اراغبين فيه المستعدين له ، إتم بهذا الإجراء تحقيق معنى الديمقراطية السياسية . ويتاح لمن يريد قسط كاف من المعرفة .

ولكن هؤلاء المسؤولين لن يحققوا بذلك معنى الديمقراطية السياسى فحسب ، بل سيحققون كذلك المعنى الاجتماعى لها . ذلك أن أول معانى الديمقراطية الاجتماعية هو التسوية في فرص النجاح بين جميع أفراد الشعب ، وذلك بتزويدهم بقسط أساسى من وسائل الكفاح في الحياة وأول هذه الوسائل هو التعليم ، الذى أصبح سلاح الكفاح الأول في المجتمع الحديث .

وسيتبع تحقيق المعنيين السياسى والاجتماعى للديمقراطية تحقيق المعنى الثالث لها وهو المعنى الاقتصادى ، فإنه يحىء تبعا لها ، ويتصبح تحققه ضروريا بعد تحققها . وهذا البيان يصور عظمة العمل الذى يفكر فيه المسؤولون في وزارة لمعارف ، وبصور ضرورة تحقق هذا العمل ، مهما بدا في أول الأمر من ضخامة تكاليفه المادية ، على أن هذه التكاليف — لحسن الحظ — ليست من الضخامة بحيث تعجز عنها مائة الدولة حتى في هذه الأيام .

وفي هذا المعنى يقول رجل كبير مسئول عن هذه الشؤون :

" أحب أن أقول في صراحة : لى أرى أن التعليم العام والفنى يجب أن يكون بالجمان كله ، لأن الدولة إنما أنشئت لنجى الوطن ، لا من العدو فحسب ، بل من العدو المغير على أجسام أبنائه وعقولهم وأخلاقهم ؛ فإذا كان من الواجب على الدولة أن تنهى حدود الوطن من الحرب الخارجية ، فأوجب من ذلك عليها أن تنهى الوطن من أبغض حرب داخلية ، وهى التى تأتى من الفقر والمرض والجهل .

"والذى أعلمه أن الحكومة تميل إلى تعميم انجانية في التعليم الابتدائى والثانوى شيئا فشيئا ، والمسألة عندها هى تعويد الميزانية على النهوض بمثل هذا العبء ، ويخيل لى أن البرلمان يستطيع أن يحل هذه المشكلة ويرى منها الأغنياء والفقراء إن أراد " .

وإننا لعل ثقة بأن البرلمان " يريد " فالتحقيق العملى لكل معانى الديمقراطية من أشد ما تحرص عليه البرلمانات ، لأنها هى وليدته ، وهى الحفيظة عليه والحرس له ؛ والمبالغ التى يؤدها للتلاميذ ليست شيئا بالقياس إلى ما تنفقه الدولة الآن على التعليم ، والاستغناء عنها لن يضير الميزانية كثيرا ، وهذا هو ما يقوله سعادة المستشار الفنى للمعارف .

”الذى تكسبه الدولة الآن من التعليم ليس شيئا إلى جانب ما تنفقه عليه ؛ وبعد فإن الدولة لا تطالب الذين يؤدون الخدمة العسكرية بالمعسوفات ، فلتنظر إلى الذهاب إلى المدارس على أنه نوع من أنواع الخدمة العسكرية للدفاع عن الوطن ، ولتنظر إلى التعليم كما تنظر إلى الجيش ، وكما أنها لا تنتظر من الجيش ربنا ، فليس ينبغي أن تنتظر من التعليم ربنا“ .

هذا كلام جيد ، وكلام صحيح ؛ وفاتحة عهد تبشر بالخير في تحقيق الاتجاه الجديد . ولنذكر أن ليست الديمقراطية وحدها هي التي تطالبنا بهذا الإجراء ، وليست الدوافع المعنوية وحدها هي التي تطالبنا به . بل إن مصالحنا الاقتصادية تختمه علينا أيضا ؛ فنحن نحيا في عالم مثقف مزود بكل وسائل الصراع في الحياة ؛ فما لم نسلح أنفسنا بالثقافة لن نفوز في هذا الصراع العالمي . وستنتهى الحرب ، فتتجه الأنظار جميعا إلى الاستقلال الاقتصادى والتأمير الإنشائى ؛ ومصر يجب أن تترك في هذا كله ، والإضاعت النقص الهيأة لها في المستقبل ؛ كما ضاع كثير من الفرص التي أتيحت لها من قبل في ميادين الاقتصاد . وأول وسيلة للاشتراك في هذا السباق هي الثقافة التي تزود بها أكبر عدد ممكن من أبنائها .

إن مصالح الوطن العليا جميعا تتضافر على تحقيق ما يريده المسئولون في وزارة المعارف فغسى أن يجدوا من الجميع تسهلا لمهمتهم ، وعونا على اتجاهاهم ، لمصلحة البلاد .

مراقبة إحصاء التعليم :

كان من العيوب الأساسية في سياسة التعليم عندنا أنه يمحى على غير سياسة مرسومة ، ولغير أهداف معلومة ، ودون الاعتماد على أى إحصاء محدود .

ونشأ عن هذا العيب أن المدرسة لم تكن تلبي حاجة السوق ، وأن السوق اضطرت لاستيفاء حاجتها عن غير طريق المدرسة ؛ وبينما كان هناك عدد ضخم يبلغ عشرات الألوف من المتعلمين المتعطلين لا يجدون عملا ، كانت دوائر الأعمال — ولا سيما الصناعية — تضطر أن تأخذ من غير المتعلمين في المدارس من تتهمل إليهم بأعمالها لأنهم أوفى بحاجتها من المتعلمين !

وبينا كانت معاهد معينة تقذف إلى الحياة كل عام بمئات وعشرات ممن لا مجال لهم في ساحة النشاط الاقتصادى الحاضر ؛ كانت ميادين النشاط تنقصها فئات من متخرجي المعاهد الأخرى أو ممن لم تنشأ معاهد مصرية لتخريجهم ، فاستقلت المعاهد الأجنبية بتوريدهم للسوق .

ولا يخفى ما فى هذا كله من ضرر اجتماعى ، وخسارة اقتصادية ، وارتباك فى شؤون التعليم فى الأمور التى لم تعد الحياة العامة تطبقها ، ولا الوضع الاجتماعى والاقتصادى لمصر يتعاملها .

ومن هنا نبتت الحاجة إلى مراقبة إحصاء التعليم ؛ ووكل إليها أن تقوم بوضع إحصاءات تشمل كل ما يختص بشؤون التعليم النظرية والعملية ، ومنها ما ذكرناه فيما تقدم من دراسة حاجة السوق العملية ومدى انتفاءها بالمتخرجين من المعاهد على اختلافها ، وعدد المتعطلين من كل فئة وأسباب تعطلهم ، ومعرفة مواضع النقص فى نظم التعليم الحالية على أساس ما تشاهده وتعيشه فى الحياة العملية .

ونحن ننتظر أن يكون لهذه المراقبة أثر عملى فى توجيه سياسة التعليم ، وبتعبير أدق فى وضع أسس للسياسة التعليمية فى المستقبل ، ولكننا نقدر المضاعب التى تعترضها ، وأولها ضخامة العمل الذى ستضطلع به فى المبدأ ، لأن وضع إحصائية عن المتعطلين وفئاتهم وأسباب تعطلهم هو وحده عمل كبير ، فإذا أضفنا إليه دراسة حاجات السوق المنتشرة من الكفايات العلمية والعملية واقترح الرائل لتلبية هذه الحاجات ، بات لنا ضخامة هذه المهمة ، بغض النظر عن سواها من المهام المنوطة بها .

وإنما تحدثنا عن هاتين المهمتين لأنهما فى اعتقادنا أهم وظائف المراقبة الجديدة التى لا يجوز أن تشمل نفسها بإحصاءات داخلية ديوانية تستغرق معظم نشاطها ، وتغفل عن الغرض العملى الأساسى من وراء إنشائها ، وذلك الغرض هو إيجاد التوازن بين حاجة السوق وبين المتخرجين .

وما من شك أن النتائج الاجتماعية لأعمال هذه المراقبة هى نتائج بارزة ، فالمجتمع السليم هو المجتمع المتوازن ، والحياة الاقتصادية الآن قاسية بالغة الفسوة ، وهى لا ترحم الأخطاء ولا تتسامح فى النقص أو الاضطراب ، ويجب أن تسير الأمم فى هذه الشؤون كالساعة فى دقتها وانتظامها وإلا اختلت ووقفت عن التقدم ، واجتاحتها القوى العالمية المستمدة للصراع .

ولقد خسرت مصر فرصا ذهبية كثيرة ، لأن أبناءها لم يكونوا مزودين بوسائل الصراع كالآخرين ، ولأن السياسة التعليمية فيها لم تكن قائمة على أساس الإحصاء ، ولأن الصلة بين المدرسة وبين الحياة كانت منقطعة . فالآن ونحن على أبواب عالم جديد ، تتخض عنه الحرب القائمة ؛ لا بد لنا من التهيؤ والاستعداد .

وقد كتب سعادة رئيس ديوان المحاسبة في مجلة أسبوعية كلمة جاء فيها :

” من واجبنا أن نعيد النظر في سياسة التعليم ، فنعمل على تفريج عمال مهرة يشعرون بمسئولياتهم وواجباتهم لاموظفين يحاسون على المكاتب ويسعون وراء الدرجات ، وأعتقد أن الشبان المصريين ليسوا مسئولين وحدهم عن نقص استعدادهم للأعمال الحرة ، بل إن المسئول أيضا عن ذلك هي سياسة التعليم ، وإحجام أصحاب الأعمال الأجانب عن تشجيع الشبان المصريين ، وإخلاق مؤسساتهم في وجوه شباننا“.

والآن نعتقد أن إنشاء مراقبة إحصاء التعليم سيساعد مساعدة جدية في إزالة العقبة الأولى ، أما العقبة الثانية فإنه يسهل على السلطات علاجها بعد أن تسلم الشبان المصريون على ضوء الإحصاء والدراسة — بالأسلحة المناسبة ، ثم تفتح لهم الطريق الطبيعي في ميادين الأعمال المصرية كانت أو أجنبية .

متحف الحضارة المصرية :

بقيت مصر القديمة — مصر العريقة في منابت الزمن ، الضاربة في مجاهل التاريخ — وهما غامضا في نفوس المصريين المحدثين ، لا يعرفون عنها إلا ماوراه بعض المؤرخين القدماء من الخرافات والأباطيل . ومع أن البحوث الحديثة قد كشفت عن زيفه إلا أنه ظل يدرس في المدارس المصرية ، ويملا أذهان التلاميذ بصور مشوهة عن مصر القديمة العريقة .

وهذا التاريخ على ما به من أخطاء لا يبلغ أن يكون تاريخا كاملا ، وإنما هو مقتطفات سريعة ووقائع منفصلة ، وأخبار عن الملوك وعن الأحوال السياسية ، لا ذكر فيه للشعب ، ولا تصوير للجمع ، ولا عرض للحضارة ، مما يجعله مبتورا مملا ، لا يعلق بنفس ولا ينبض بحياة .

ولم يبسط هذا التاريخ متسلسلا حيا ، بوصفه تاريخ حياة لأقوام وأجيال عاشوا فعلا على هذه الأرض عيشة طبيعية في عصر من العصور ، حتى يشعر المصري المعاصر بما بينه وبين أجداده من وشائج القربى وصلات الإحساس وروابط التفكير وعلاقات التقاليد ، فيحس حينئذ أنه امتداد لهؤلاء الأجداد ، وأن بينه وبينهم صلة من الدم ورابطة من الجلوس وعلاقة من العادات ومثابه من الحياة على الرغم من الزمن الطويل السحيق .

والأهم التي تريد النهوض ولا تجدد لها ركيزة من الماضي تزور لها تاريخنا ، وتحاول أن تنفخ فيه روح الحياة . أو تتصيد لها أبطالا من كل نوع وتاتف حول ذكراهم ، لأن الحاضر والمستقبل يرتكزان على الماضي ارتكاز سوق النبات على جذوره . أما مصر الخالدة

التي 'عاملها التاريخ بسخاء عجيب ، لحفظ لها ماضيها خالدا ما تلا على مر الأجيال فلم تحاول أن تنفع بهذه الميزة المفردة ، وكانت تكتفى من هذا الماضي كله بالفاظ جوفاء وصيحات فارغة ؛ وهي لاتعمل عملا جديا لإحياء هذا التاريخ .

وحيثما سار المصري الآن يجد مصر القديمة العريقة ماثلة في الآثار والتماثيل والكتابات والنقوش ، ماثلة في كثير من العادات والتقاليد والألفاظ والأسماء التي صانها الزمن من النسيان ، ونقلها خلال الأجيال الطويلة . ومع هذا لايفتح قلبه لسمع نداء هذه الأطياف السارية في مجاهل الأبد ، وإنما يقف كالأبله أمام آثار أجداده ، بينما تهتف به أرواحها الحية وهو عن ندائها أصم !

والتاريخ القومي لايتطلب معرفته لمجرد المعرفة — على ما فيها من لذة ومتاع — ولكنه ضرورة وطنية وقومية واجتماعية . بل ضرورة شخصية في بعض الأحيان .

هو ضروري لطبع الناشئ حين يختلط بحسه ويمزج نفسه بطابع القومية الخاصة بشعبه وليشعره أنه فرع من دوحة قديمة ، فيه منها مشابه وله بها صلات ، وليس حب الوطن إلا هذا الشعور المبهم العميق .

والفرد حين يحس هذا الإحساس تنمو في نفسه وجدانات التعاون والتواد بينه وبين المواطنين المتفرعين من دوحة قديمة لاتزال تنبثق منها الفروع والأفنان ، بينما جذورها وثيقة في التربة الخالدة وراء الأزمان .

وإنه يشعر بكثير من الفجطة حين يحس بامتداد أصله وتوثقه ، وبمقدار ما يشغله هذا الأصل من فراغ الدنيا وحلقات الزمان ، ثم تتسع نفسه حين يتفعل بالآلاف الحوادث والآلاف المواقف في تاريخه الطويل انفعال القربة والمشاركة بين القريب والقريب ، فاذا هي نفس تلخص ملايين النفوس التي سبقتها على مسرح هذا الوطن العريق .

فالأعمال العظيمة ، ومواقف البطولة ، والحوادث الجسام ، والآمال والآلام ، وجميع ما حوته الأحقاب الطويلة من تاريخ الوطن ، إنما هي روافد لنفوس كل جيل ، وحوافز لمشاعر كل فرد ، وليس الغابرون في مسارب الزمن جثثا هامدة مسجاة في الأكفان مطمورة في الرمال ، وإنما هم ذوات حية ، يمكن أن تقع لهم معجزة البعث في كل لحظة ، فيتفضون شقوصا يشاركونا هذه الحياة الحاضرة ، وتلك المعجزة في عداد الممكنات ، طالما أن خيالنا مستطيع أن يطال على مسرح الماضي ، وأن يتفعل بحوادث التاريخ .

كيف تقع المعجزة ؟ كيف نبعث الموتى وننهض الماضي ونجسم التاريخ ؟

إن الزمن الذى عامل مصر بسخاء عجيب فحفظ لها آثارها وتاريخها ليكمل هذه المعجزة أمرا هينا ، فعلى مرأى منا ومسمع تطل مصر القديمة وتهتف ، وما علينا الا أن نلقى : لنا إليها ، فتم المعجزة من أيسر طريق .

ومتحف الحضارة المصرية أحد الوسائل لوفوع المعجزة ولبعث التاريخ ، وقد اتهم القائمون على أمره من إعداد القسم الخاص بمصر الفرعونية ، وبدءوا القسم الخاص بالعهد القبطى ، وسيتبعونه بالأقسام الخاصة ببقية العهود الى العصر الحديث .

وقيمة هذا المتحف أنه يرسم صورة كاملة سلسلة لمصر منذ أقدم الأجيال الى اليوم ، فتبدو كأننا حيا متصل الأجزاء مرتبط الأعضاء ، ويعلم المصريون المعاصرون أن وطنهم خالد عميق فى مجاهل الزمن ، وأن تاريخهم ليس منقطعا ممزقا كما هو فى كتب التاريخ المشوه بأيدي التلاميذ .

إن مصر أعرق أمة فى التاريخ ، وهى الأمة الوحيدة على ظهر الأرض التى عمرت أربعة آلاف عام متصلة ، تهضم كل من يدخلها من العناصر والجنسيات ، وتلون كل ثقافة وكل فلسفة ، إن مصر هذه بلديرة من أبنائها بهذا المتحف وبغيره من الجهود التى تصورها على حقيقتها لأبنائها الناشئين .

وإن مصر مربية العالم ، وهى الأمة التى آوت المشردين ، وابتلعت الفاتحين ، وهذبت المتوحشين ؛ واحتضنت الأديان ، واقبحت الفلاسفات ، بلديرة بأن تبدو على حقيقتها فى القرن العشرين .

وقد لقيت مصر فى كثير من الأزمان ، من حاول أن يكذب عليها ويلصق الخرافات بها ، ولا تزال تلقى الآن مثل هذا الصنيع من الأجانب ومن بعض أبنائها المخدوعين وإن بعضهم لينشر فى هذه الأيام أكاذيب بذية عن مصر القديمة وعن العنصر المصرى يبدو فيها الغرض والجهل ، وهى فى ذاتها تافهة لا تستحق الاهتمام ولكن بعض الصحف الأجنبية تتلقفها وتذيعها لأنها تنفق فى الغرض مع الكائدين للوطنية المصرية ، فن حق مصر أن تصور التصوير الصحيح ، وهو وحده كفيل بدحض هذه الخزعبلات والأباطيل .

وان كان لنا ما نقوله فهو أن نستعجل قيام "متحف الحضارة المصرية" بكل وسيلة وبكل طريق .